العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959

د/ عمر بوضربة
قسم التاريخ
جامعة محمد بوضياف المسيلة

مقدمـــة :

ورثت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية علاقات خارجية متعدّدة سواء مع دول الجوار في منطقة المغرب العربي، أو في المشرق العربي، ومن هاتين المنطقتين الحيويتين بالنسبة لدبلوماسية الثورة الجزائرية انطلقت الجبهة ثم الحكومة المؤقتة في بناء صرح علاقات مع شتى بلدان آسيا وإفريقيا، واعتمدت على هذا النقل لتوسيع مجال حركتها الدبلوماسية الثورية سعيا للحصول على مختلف أوجه الدعم ولتحقيق التدويل من أجل إقرار مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

1- علاقات الحكومة المؤقتة ببلدان المغرب العربي :

يعدّ البعد المغاربي أساسا وثابتا من ثوابت الثورة الجزائرية التي أكّدت عليها جبهة التحرير الوطني من خلال أدبياتها؛ خاصّة في وثيقتيها الهامّتين المرجعيتين الأساسيتين: بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1955[1]، وأكّدت على أنّها تسعى إلى تحقيق اتحاد المغرب العربي الذي يعد أحد الأهداف الأساسية للحركة الوطنية الجزائرية الاستقلالية بدء بنجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري وصولا إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.[2]

أظهرت الشعوب المغاربية تضامنها وتأييدها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وإذا كان هذا الدعم معنويا من 1954 إلى غاية استقلال القطرين الشقيقين –تونس والمغرب الأقصى-في مارس 1956، بفعل بقاء

1 - عد إلى نص الوثيقتين في:حزب جبهة التحرير الوطني، الأمانة الدائمة للّجنة المركزية، النصوص الأساسية .

2 - MOHAMED TEGUIA : L'Algérie en guerre, Alger, Ed OPU, 1988, p p 28 – 32.

هذين القطرين الجارين تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية(حماية) فإنّ دعمها تطوّر و تحوّل إلى أشكال معنوية ومادية بعد استقلال تونس و المغرب الأقصى، وهو ما يندرج في إطار ترجمة قناعة الحركات الوطنية في المغرب العربي بضرورة الوحدة والتضامن، انطلاقا من وحدة التاريخ الدين واللغة والمصير المشترك.

وتجسّدت أُولى مظاهر التضامن بين الشعوب المغاربية والشعب الجزائري في إيواء اللاجئين الجزائريين الفارّين من بطش الجيش الاستعماري وقسوة الحياة في المناطق الحدودية وهو ما أدّى إلى ظهور مراكز للاجئين في القطرين التونسي والمغربي، والتي تزايدت أعدادها مع التزايد المستمر لعدد الوافدين عبر الحدود خاصّة قبل إنجاز خط موريس سنة 1957، ثم خط شال أواخر سنة 1958 وبداية 1959.

الحضور الجزائري على المناطق الحدودية و في تراب الدولتين الجارتين-تونس و المغرب-سيزداد نظرا لتزايد حاجة جيش التحرير الوطني للأسلحة مما جعل إنشاء مراكز عبور لتمرير الأسلحة عبر الحدود وتدريب جنود جيش التحرير ضرورة ملحة، وهذا على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية ،وشمل هذا الحضور و التوسع المملكة الليبية بدءا من سنة 1957 على الحدود الجزائرية الليبية بعد فتح جبهة الصحراء .

و تجسّد تلاحم شعوب المغرب العربي في أكثر من مناسبة امتزجت فيها الدماء و الدموع و يعد هجوم الطيران الحربي الفرنسي و قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية في 8 فيفري 1958 معلما بارزا في هذا السياق،كما أنّ انعكاساته أثمرت خيرا على الثورة الجزائرية- ظرفيا فقط - التي عقدت تحالفا مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى بمناسبة انعقاد مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل 1958، حيث أكّدت الدولتان دعمها غير المشروط للثورة الجزائرية، ورأت ضرورة تدعيم الثورة بجهاز حكومي يعطيها طابع الشرعية الدولية ويقوي من مصداقية مطالبها التحريرية.

و جاء مؤتمر المهدية -المنعقد بتونس ما بين 17 إلى 20 جوان 1958 -في ذات السياق[1] ،لكن و رغم أن مؤتمر المهدية جاء من أجل دراسة كيفية تطبيق مقررات طنجة فيما يتعلّق بمساعدة الجزائر و مسألة جلاء القوات الفرنسية و إدانة سياسة ديغول و الموقف المشترك في الأمم المتحدة و مسألة الحكومة الجزائرية ،بالإضافة إلى دراسة مسألة إقامة الهيئات التي نصّت عليها قرارات مؤتمر طنجة، إلا أنّه سجّل تراجعا كبيرا في موقفي تونس و المغرب بل و محاولة بورقيبة بالخصوص جر .ج.ت.و. إلى مفاوضات على أساس استقلال مرحلي، كما أنّ الدعم الموعود لم يكن عند مستوى تطلّعات و توقعات الجبهة.[2]

1 - عد إلى مقررات مؤتمري طنجة وتونس في:

-Mohamed Harbi : Les archives de la revolution Algerienne,paris 1981, p p227-228.

2 - للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية، ج2، ص ص:236-243.

فبالرغم من تزايد الخروق الفرنسية للسيادة الترابية لتونس والمغرب الأقصى في إطار حصار جيش.ت.و؛ و ذلك من خلال اعتداءات متكرّرة :-اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين يوم 1956/10/22 والتي كانت متّجهة من المغرب إلى تونس[1]، ثم قنبلة إذاعة الثورة في الناظور ومركز جيش التحرير الوطني العربي بن مهيدي بوجدة في المغرب الأقصى، ثم قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فيفري 1958[2]، و رغم ما أحدثته من تضامن ظرفي قوي إلا أنّ هذه الاعتداءات و الضغوط الفرنسية دفعت بالجارتين إلى محاولة التضييق على ج.ت.و و توجت بنتائج عكسية على الطرف الجزائري.

وتمثّل الهدف الذي رسمته الجبهة ثم الحكومة المؤقتة من خلال نشاطها الدبلوماسي على الصعيد المغاربي، في عزل تونس والمغرب عن فرنسا، وتعزيز القواعد الخلفية لجيش التحرير في البلدين، وتسهيل عملية إدخال الأسلحة والذخيرة عبر حدودهما.

ورغم مظاهر التضامن المغاربي التي بدت في مؤتمري طنجة والمهدية إلا أن الضغوط الفرنسية-العسكرية-وإغراءاتها –الاقتصادية: اتفاقية إيجلي في جوان 1958-وتخوف نظامي تونس والمغرب من النفوذ الناصري على ثورة التحرير الجزائرية، لأجل ذلك سعيا لاحتواء الثورة والضغط على قيادتها لدفعها لتسوية سريعة مهما كان شكلها ثم من أجل حل القضايا الحدودية وفق ما يخدم مصالحهما.[3]

أسهمت الدولتان التونسية والمغربية في جهود الوساطة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، مساهمة منهما لدفع مسار المفاوضات، وفي هذا المجال تندرج عروض الوساطة التونسية المغربية بقيادة بورقيبة ومُحَمَّد الخامس سنة 1957 والتي رفضتها الحكومة الفرنسية كما ستلعب تونس لاحقا دورا في الوساطة بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية قبيل مفاوضات إيفيان الأولى في ماي 1961.[4]

وبعد تزايد الضغوط الفرنسية في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى كسر جبهة طنجة، خضع البلدان ومارسا ضغوطا على الحكومة المؤقتة وقوات جيش التحرير المتواجدة على أراضيها، وهو ما تعرضت له بالتفصيل قيادة جبهة وجيش التحريرلقاعدة تونس في تقرير سري وجهته إلى وزير شؤون شمال إفريقيا

---

1 - على إثر هذا الاعتداء الصارخ على السيادة المغربية، تعهّد الملك مُحَمَّد الخامس بمتابعة القضية أمام الهيئات الدولية، وهو ما لم يحدث وسيؤدي إلى تدهور العلاقات بين جبهة التحرير والنظام المغربي، عد إلى رسالة خيضر إلى فتحي الديب:

-CAN:CNRA1961,MF C042,doc: "Lettre de Mohamed Khider à Fathi Edib,Novembre1958.

2 - مُحَمَّد قنطاري:"العلاقات الجزائرية المغربية إبان حرب التحرير الوطني" ،جريدة الجمهورية ،عدد: 9154 ،1992،ص7.

3 - أصبح المملكة المغربية مثلا ترفض اتصال ممثلي ج.ت.و ببعض ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في المغرب مثل السفارة الصينية، هذا ما ذكره تقرير فرنسي للحكومة العامة في الجزائر، ينظر:

-ANOM : fonds ministériels,81F/114, »Note sur l'activité politique du FLN, Op.cit,p6.

4 - أحمد بن فليس:السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،1986ص109.

[1]،حيث ورد فيه: "فقد اعتبرت الحكومة التونسية التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني المنظم والمنسجم والمجهز خطرا على أمنها، خصوصا إذا علمنا أن عدد القوات التونسية لا تتجاوز الستة آلاف رجل في حين أن تعداد جيش التحرير تراوح ما بين خمسة عشر وعشرين ألف رجل، وهذا التخوف يزداد في حال نشوب خلافات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة، وحتى عند حدوث خلاف جزائري تونسي مثلما حدث حول اتفاق إيجلي ،..خصوصا وأن الإخوان التونسيين يعلمون أن توجهاتنا السياسية تختلف عن توجهاتهم رغم النقطة المشتركة بيننا والتي تشكل الأولوية :"الاتحاد المغاربي".

أدركت قيادة الثورة أسباب التخوفات التونسية، وحاولت ح.م.ج.ج التعامل معها بحكمة وهدوء بتقديم التوضيحات اللازمة حول الأسباب الواقعية لتواجد قوات جيش التحرير على التراب التونسي، وفي هذا الإطار يندرج لقاء رئيس الحكومة المؤقتة ووزير شؤون شمال إفريقيا بالمسئولين التونسيين تليلي وطيب مهيري، وهو ما طمأن التونسيين.[2]

مارس النظام التونسي منذ أفريل 1959 ضغوطا عسكرية مشدّدة على قوات جيش التحرير الوطني وهو ما يؤكده تصريح لكريم بلقاسم وزير القوات المسلّحة في الحكومة المؤقتة و الذي ورد فيه: "إنَّ وضعيتنا العسكرية جد متردية، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل ،فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا ،وحتى ما نأكله...التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين ، أمّا المغاربة فإنّهم يلوموننا على استقرارنا في تونس(الحكومة بأكملها) ...يجب أن نقول لهؤلاء وأولئك: إذا أردتم لعب دور الوساطة أُعطونا الأسلحة... ".[3]

وقد توصّل أعضاء الحكومة المؤقتة في تحليلاتهم للمعطيات الدولية والإقليمية، إلى أنّ عملية كبرى يقودها الغرب هدفها "دفعنا إلى القبول بحل سياسي، أو تُمنع عنّا الأسلحة لدفعنا إلى هذا الحل السياسي وهذا بالضغط على تونس والمغرب لتنفيذ هذا الشطر من العملية"، لذلك قررت الحكومة الجزائرية مصارحة بورقيبة ومُحَّد الخامس بأنّ نجاح سياسة الحكومة المؤقتة مرهون بدعمهم على الصعيد العسكري، وهو ما يعني رفع المصادرة التونسية لمخازن الأسلحة التابعة لجيش التحرير منذ أفريل 1959.[4]

وعلى ما يبدو كان النظام التونسي على علم بوضعية الحكومة المؤقتة التي كانت تعيش الأزمة بصفة رسمية منذ 1 جويلية 1959، وسعى إلى استغلالها بالضغط عليها، فكان رد الحكومة الجزائرية التظاهر بالقوة

1 - CAN:GPRA, MAE, b5, dos8, doc2"Rapport confidentiel Au Ministre des Affaires Nord Africaines "ALN/FLN, Base de Tunisie, Relations Extérieures, Avril 1960, pp1-2.

2 - CAN:GPRA, MAE, b5, dos8, doc2, Ibid, p5.

3 - CAN:GPRA," Intervention de Krim Belkacem", PV de la réunion du 03/10/1959, MF G007.

1 - CAN:GPRA," Intervention de Mahmoud Cherif ", PV de la réunion du 03/10/1959, MF G007.

والانسجام من خلال حضور محمّد لمين دبّاغين الوزير المستقيل إلى تونس لحضور اجتماعاتها في سبتمبر وأكتوبر 1959، وكذا من خلال التصريحات التي كان يدلي بها قادة جيش التحرير الوطني.[1]

و نظرا لعدم اقتناع الحكومة المؤقتة بعروض الوساطة التي لم تكن في مستوى تطلّعات الشعب الجزائري و لا تنسجم مع ما ورد في مواثيق ج.ت.و من مطالب و شروط، حاولت ح.م.ج.ج تحييد حكومتي تونس والمغرب الأقصى الساعيتين للإسراع في المفاوضات ولعب دور الوساطة على حساب الثورة الجزائرية، و ذلك بالحفاظ على التوازن في التعامل مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها، لذا عملت الحكومة المؤقتة للحفاظ على التوازن في تعاملها وعلاقاتها مع البلدين الجارين ، وهو ما يوضّحه تدخل وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة السيد لخضر بن طوبال في اجتماع يوم 3أكتوبر 1959، حيث قال في هذا الشأن :"يجب أن نكون حذرين ،لأنّنا بصدد مواجهة توجه دولي غربي ، و بورقيبة يُعدّ فيه مجرد حلقة ، بهدف أن يكون الحل غربيا...لذلك علينا أن نتقرب من المغرب الأقصى لما يعيشه من ظروف داخلية مساعدة لنا وتشجيع الملك للذهاب إلى باريس .."[2].

وعلى إثر السيطرة التونسية على مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني بالتراب التونسي، وحاجة جيش.ت.و. الماسّة إليها في الداخل، ذهب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة إلى التفكير في حل آخر يتمثّل في استرجاع الأسلحة بالقوة في عمليات منظمة لجيش التحرير الوطني، وهو ما ذهب إليه السيدان كريم بلقاسم وعبّاس فرحات ،وكذا طرح وزير الداخلية لفكرة الاستغناء عن تونس في ميدان الدعم والتوجه بقوة نحو المعسكر الاشتراكي ممثلا في الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي،وذلك لخلق ظروف دولية ملائمة لقلب الموازين لصالح الثورة ، و هو ما يوضّح ويؤكد مدى الضغوط التونسية والمغربية.[3]

كما عمدت الحكومة المؤقتة إلى سياسة تشاورية تجاه الدولتين تونس والمغرب ، لما تمثلانه من علاقة وتأثير على الثورة بفعل الجوار وتمركز الحكومة وعدد هائل من جيش التحرير الوطني واللاجئين المدنيين وكذا من أجل الاستفادة من رأي القيادتين وضمان تأييدهما ،خاصّة فيما يتعلّق بالأحداث والتطورات الهامّة التي تشهدها الثورة، خاصة المبادرات و المناورات الفرنسية مثل مبادرة ديغول "حق تقرير المصير "في 1959/09/16 أو "دعوته لقادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض" في 1959/11/10، وهذا دون أن تتخلّى عن سيادتها الكاملة في اتخاذ القرار المناسب بسيادة وحرية تامة، وهو ما تؤكده الاستشارة التي أجرتها الحكومة المؤقتة مع الحكومتين التونسية والمغربية، لكن لمّا حاول الرئيس التونسي بورقيبة فرض رأيه

1 - CAN:GPRA,"Intervention de Abdelhamid Mahri", PV de la réunion du 03/10/1959, MF G007.

2 - Ibid,"Intervention de Lakhdar Bentobal", MF G007.

3 - Idem.

على الحكومة الجزائرية بتأكيده على ضرورة إجراء تعديلات على بيانه الذي أطلع عليه قبل إذاعته يوم 1959/09/28،حينها تمسكت الحكومة المؤقتة بموقفها الذي اتخذته رفقة قادة الولايات في اجتماعاتها من 20 إلى 28 سبتمبر 1959.[1]

وهو ما اعتبره بورقيبة إهانة له فكيف تستشيره الحكومة المؤقتة ولا تأخذ بالتعديلات التي نصحها بها، بل وتمادى في تدخلاته في شؤون الثورة إلى درجة أنه طلب من الحكومة المؤقتة "أن تعارض ممارسات جيش التحرير الوطني ".[2]

وعلى عكس ذلك ساندت المملكة الليبية بقيادة ملكها إدريس السنوسي الثورة التحريرية، حيث اتسمت علاقاتها بالثورة بالتميز والحيوية ،إذ شكّلت ليبيا معبرا آمنا للأسلحة القادمة من ميناء مطروح المصري والتي يتم نقلها فيما بعد برا عبر التراب الليبي ،كما احتضنت مخازن لأسلحة جيش التحرير الوطني ،إضافة إلى ذلك فقد دعم الملك إدريس السنوسي الثورة ماديا ومعنويا، ولم يحاول التأثير على قيادة الثورة بممارسة الضغوط على جهازها التنفيذي ممثلة في حكومتها المؤقتة، وهو ما يفسّر احتضان العاصمة طرابلس لثلاث مؤتمرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة 1960/59،دورة آوت 1961 ودورة 1962.[3]

و على إثر الاكتشافات البترولية الفرنسية في الجزائر و الشروع في استغلالها من قبل الشركات النفطية الفرنسية ازدادت الأهمية الاستراتيجية للصحراء، لقد جعلت هذه التطورات الجزائر بلدا نفطيا هاما[4]، و هو ما شكّل منحى آخر ستسوء فيه العلاقات مجدّدا بين الجزائر وحكومتي تونس والمغرب الأقصى، اللتان أصبحتا تطالبان بإعادة رسم حدودهما مع الجزائر، طمعا منها في نصيب من بترول وثروات الصحراء، فقد صرّح الرئيس التونسي في 1959/2/5 :"أنّ الصحراء ثروة مشتركة بين البلدان المحيطة بها واستغلالها سيعطي مجالا للتعاون بين فرنسا و هذه الدول ..و إذا لم تعتبر الصحراء ملكا مشتركا فيجب أن تحصل تونس على حصتها.."[5]،هذه المطالب الترابية التونسية والمغربية سيشكّل إثارتها عقبة أخرى في طريق الكفاح المشترك لبلدان المغرب العربي ضد الاستعمار وإرثه.

هذا ما أدّى إلى ما عُرف بمشكلة الحدود[6] خاصة مع المغرب الأقصى الذي استغل انشغال الجبهة بأعباء

1 - CAN:GPRA, PV de Réunions du 20 AU 28/09/1959, Et du11 et12/11/1959, MF G007, G008.

2 - CAN:GPRA, PV de Réunion du07/10/1959"Intervention de Ferhat Abbas", MF G007.

3 - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق،ص165.

4 - THOMAS MARC ROBERT : Sahara et communauté ,paris, 1960, p 259

- CAD:SEAA (1959-1967), b:3, dos:2"Instructions gouvernementales", doc:4, "Frontière saharienne entre

5 - L'Algérie et la Tunisie",17/11/1960, p1.

6 - لازالت مشكلة الحدود تلقي بظلالها على العلاقات الجزائرية المغربية إلى يومنا هذا، لرفض المغرب ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار، ويربط ذلك "بتنازل" فيما يتعلّق بموقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

الكفاح المسلح بالداخل والدبلوماسي في الخارج، ليُعلن في آوت 1958 عن قرار إنشاء "لجنة رسم الحدود" وإجراء مفاوضات حول ذات الموضوع مع الحكومة الفرنسية، وهو ما ينسجم مع الحلم المغربي في إعادة إحياء الإمبراطورية المغربية التي تمتد لتشمل كلا من: موريطانيا، أجزاء من السنغال، مالي ، والجزائر، وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة هذا السلوك منافيا لقيم الكفاح المشترك والنضال المغاربي من أجل مغرب عربي موحّد، وقامت بشجبه عَلَنًا.[1]

ونفس المنحى سلكه الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة، الذي أعلن عن ضرورة إعادة رسم الحدود الجزائرية التونسية، بفعل اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية، وهو ما أكّده بصفة رسمية أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1959، معتبرا الصحراء بحرا داخليا مشتركا بين دول شمال إفريقيا، وهو ما اعتبرته الحكومة المؤقتة الجزائرية تراجعا عن مقررات مؤتمر طنجة الذي أكّد التضامن المغاربي.

تعاملت الحكومة المؤقتة مع هذه المشاكل التي واجهتها مع تونس والمغرب بواقعية وتعقل ومرونة، إذ عملت على التقليل من حجم تلك الخلافات و إقناع الجارتين بضرورة تأجيل الحسم في المسائل الحدودية إلى ما بعد استقلال الجزائر بالتفاوض مع حكومة الجمهورية الجزائرية، وهذا مراعاة لأولوية الكفاح ضد الاستعمار وما يتطلّبه من تعبئة للشعوب المغاربية،لأنّ المواجهة ستعقّد أوضاع الثورة وتبدّد جهودها إضافة إلى أنّ تعميق هذه الخلافات مع دولتي الجوار سيُفقدها دعمها المادي والمعنوي وهي في أمس الحاجة لمزيد من هذا الدعم[2]،لذا فقد حرصت ح.م.ج.ج على توضيح مواقفها السياسية بشكل منتظم مع دولتي الجوار، و توثيق الروابط معهما عن طريق الاتصالات المتواصلة على أعلى المستويات.[3]

2 - سياسة الحكومة المؤقتة تجاه دول المشرق العربي :

أكّدت الثورة التحريرية في أدبياتها على بعدها العربي وذلك بشكل مبكّر منذ اندلاعها ليلة أول نوفمبر 1954 من خلال بيان أوّل نوفمبر وهذا بفعل الروابط الدينية اللغوية والتاريخية، وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الطامح إلى استعادة وحدته من المحيط إلى الخليج، لذلك فقد سعى قادة ج.ت.و إلى الارتكاز على الدول العربية في حركتهم الدبلوماسية سواء في المغرب أو في المشرق سواء باتجاه الدول الأفروآسيوية أو بقية دول العالم.

1 - CAN:GPRA, b3, dos3, doc3, Ferhat Abbas "Le problème des Frontières Entre L'Algérie Et Le Maroc",11/07/1961.

2 - مقابلتين مع :بن يوسف بن خدّة :1999/11/8،و: محمد يزيد:1998/12/24.

3 - CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient",Krim Belkacem,20/03/1960,p2.

وهو ما ذهب إلى تأكيده مؤتمر الصومام الذي اعتبر أن مصر خاصّة والدول العربية عامّة تُشكّل القاعدة الأساسية للنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وهو ما يفسّر ظهور المكاتب الخارجية الأولى لجبهة التحرير في البلدان العربية.[1]

كان رهان السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة مبنيا على الاعتماد على ثقل وزن المجموعة العربية ودورها الفعّال في إطار الكتلة الأفروآسيوية ، ومنها إلى المنبر الأعلى بهيئة الأمم المتحدة ،فبفضل العمل المنسّق الذي قامت به الدول العربية رفقة الدول الأفروآسيوية، اقترح تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة سنة 1955، ورغم فشلها في تلك الدورة فقد نجحت في الدورة الموالية سنة 1956، وكان النجاح أكبر في دورة سنة 1957، حيث أصدرت الجمعية العامة توصية خاصة بالجزائر حثّت فيها طرفي الصراع على ضرورة اللجوء للحل السلمي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

لذا عمدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية إلى انتهاج سياسة قامت على أسس واضحة يمكن تلخيصها في الآتي :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- عدم الخوض في الخلافات العربية عربية،أي الحياد فيما يتعلّق بالصراعات و النزاعاتبين الدول العربية.[2]
- الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول الغربية في إطار انتشار مد القومية العربية و بداية التقارب بين بعض دول المشرق و الاتحاد السوفياتي خاصة الجمهورية العربية المتحدة و العراق.
- التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي والمعنوي العربي للقضية الجزائرية، وترقيته باستمرار.
- الارتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لكسب تأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعلة ،والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات الغربية ،وبالتالي الحصول منها على مواقف أقل عدائية للثورة ،وعزل فرنسا عن حلفائها.[3]

- مع الجمهورية العربية المتحدة(مصر و سوريا) :

أسهمت مصر منذ سنة 1947 في تعزيز نضال شعوب المغرب العربي باحتضانها لمكتب المغرب

1 - أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص:155، و:

- REDHA MALEK : L'Algérie a Évian, OP.CIT, p p : 73-74.

2 - CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient",Krim Belkacem,20/03/1960,p2.

3 - CAN:CNRA, b2, dos15, MAE "Rapport d'activité du Ministère des Affaires Extérieures, Le Caire 5/1/1960, pp:14,15.

العربي[1]،الذي أعتبر تجمعا للحركات الوطنية الاستقلالية في الجزائر-الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- تونس-الحزب الدستوري الجديد- والمغرب الأقصى –حزب الاستقلال –وهو ما مكن الوفد الخارجي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ثم جبهة التحرير من بعدها من النشاط الخارجي باتجاه الدول العربية المجاورة والكتلة الأفروآسيوية أو باتجاه أوربا.[2]

بادرت جمهورية مصر العربية إلى تأييد الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وذلك بالسماح للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من إذاعة بيان أول نوفمبر عبر إذاعة صوت العرب ،والنشاط الدعائي لصالح القضية الجزائرية ،ثم تمكين السيدين حسين آيت أحمد ومحمّد يزيد من السفر إلى أندونيسيا لتمثيل الجبهة بجوازات سفر مصرية[3]،كما سيبذل الرئيس جمال عبد الناصر كل ما في وسعه لمساعدة جبهة التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية، بطرحه القوي لها في اجتماع بريوني في جويلية 1956 الذي جمعه بالرئيس اليوغسلافي جوزيف بروس تيتو والرئيس الهندي جواهر لال نهرو.

يضاف إلى ذلك الدعم المادي والمتمثّل خصوصا في إمداد وحدات جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة، والذي ظل نشيطا إلى غاية احتجاز البحرية الفرنسية للباخرة آتوس في أكتوبر 1956،ثم سيتحول بعد ذلك طريق الإمداد بالأسلحة برا عبر الحدود المصرية الليبية،انطلاقا من ميناء مطروح المصري[4]،هذا الدعم المصري الفعال للثورة الجزائرية سيكلفها مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي عليها في نوفمبر 1956.[5]

وسيتدعّم هذا التأييد المصري بعد الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19سبتمبر 1958، حيث كانت الجمهورية العربية المتحدة أوّل المعترفين بها وحمّزت لها مقرا في القاهرة، وسعت لجلب اعتراف الدول الأفروآسيوية بها[6]،لكن فيما بعد ساءت العلاقة بين الطرفين خاصة على إثر الأزمة التي حدثت في ربيع 1959 بسبب اغتيال عميرة علاّوة ثم نقل مقر الحكومة سنة 1959 إلى تونس، وقد أشار كريم بلقاسم في تقرير له في 1960/03/20 "بأنّ دعم الجمهورية العربية المتحدة أصبح غير كاف تجاهنا"،لكن

2 - MABROUK BELHOCINE :Op. cit. p :35.

3 - SLIMANE CHIKH : op.cit., p :76.

3 - محمّد يزيد:مقابلة بتاريخ:1998/12/24.بالجزائر. .

4- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ،في ركب الثورة،ج 2 ، ص:165.

5 - فتحي الديب: المصدر السابق، ص:.237

7 - CAN: CNRA, b2, dos15,"Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960, P57

بالنظر لأهمية هذا البلد في العالم العرب و لما يشكّله في من دور محوري في الشرق الأوسط فقد حرصت الحكومة المؤقتة على كسب دعم هذه الدولة و بقية الدول العربية لمزيد من الدعم المادي و الدبلوماسي.[1]

و تلقّت الثورة الجزائرية دعما مماثلا من الجمهورية السورية، فأوّل مكتب خارجي أنشأته الجبهة بمنطقة المشرق العربي بعد مصر كان بدمشق سنة 1956، و الذي تمثّلت مهامه في عبور الأسلحة إلى مصر ومنها إلى تونس أو إلى ليبيا ،كما خصّصت السلطات السورية مساهمات مالية سنوية لصالح القضية الجزائرية، إضافة إلى بث حصص إذاعية في القناة السورية حول الثورة الجزائرية و تطوراتها[2]،وهذا قبل وحدتها مع الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958.

ولم يمنع هذا الدعم المتواصل للقضية الجزائرية، من ظهور بعض المشاكل والأزمات التي عكّرت صفو العلاقات بين الحكومة المؤقتة و حكومة الجمهورية العربية المتحدة،كان أولها قرار الحكومة المؤقتة بنقل المقر الرسمي لها من القاهرة إلى تونس، والاكتفاء بالمكتب المركزي لوزارة الشؤون الخارجية الذي ظل مقره بالقاهرة، وهذا على إثر الانعكاسات السلبية التي خلّفها حادث مقتل موظف وزارة الخارجية في بيروت عميرة علاوة، ممّا حذا بصديقه محمّد لمين دبّاغين إلى اتهام عبّاس فرحات وعبد الحفيظ بوصوف بالوقوف وراء الاغتيال ،في هذه الأجواء ورغبة في متابعة تطورات المعارك المسلحة الواقعة بالداخل ،قرّرت الحكومة المؤقتة نقل مقرها إلى تونس حتى تكون قريبة من ساحة العمليات، لكن السلطات المصرية اعتبرت ذلك ميلا واضحا إلى بورقيبة ذو التوجهات الغربية.[3]

هذا الفتور في العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة كان يزول تارة ويخيم تارة أخرى على جو العلاقات بين الحكومتين،فقد عاود هذا الفتور الظهور مرة أخرى بمناسبة استشارة الحكومة الجزائرية للرئيس المصري بشأن مبادرة ديغول "حق تقرير المصير"،حيث لام جمال عبد الناصر الحكومة المؤقتة على استشارته المتأخرة –ساعة فقط قبل إذاعة بيان الحكومة- ،عكس بورقيبة الذي أرسل له البيان قبل 24 ساعة من ذلك ،ورغم ذلك فقد أكّد رئيس الجمهورية العربية المتحدة تأييده لأي موقف تتخذه الحكومة الجزائرية،وأكّد على دعمه المتواصل للقضية الجزائرية.[4]

---

1 - CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient",Krim Belkacem,20/03/1960,p1

2 - CAN: CNRA, Ibid."Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960, P55.

3 - محمّد يزيد: مقابلة بتاريخ:1998/12/24،بالجزائر ،المصدر السابق.

4- في تقرير لكريم بلقاسم وزير خارجية ثاني حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية(1961/60) قيّم السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة الأولى1959/1958 تجاه الدول العربية عامّة والجمهورية العربية المتحدة خاصة بالسلبي نوعا ما، وأرجع ذلك إلى افتقاد دبلوماسية الحكومة المؤقتة للديناميكية ،أنظر:

- CAN:GPRA, b5, dos10, doc1, MAE "Rapport de Krim Belkacem",20/03/1960

- مع العراق:

شمل الدعم العراقي للثورة الجزائرية كل مجالات الدعم الممكنة،فبالإضافة إلى المساعدات المالية التي قدرت في عهد النظام الملكي لنوري سعيد[1] بـ: 581000 دينار عراقي، وارتفع هذا الدعم المالي إلى 2000000 دينار عراقي سنة 1959 في ميزانية حكومة الجمهورية العراقية،كما قدم العراق شحنات من الأسلحة لجيش التحرير ،و خصّص مناصب للطلبة الجزائريين في الجامعات والكليات العسكرية وخصّص لهم منحا مناسبة.[2]

يضاف إلى هذا الدعم المادي سعي العراق للمساهمة في تدويل القضية الجزائرية بفضل تصويته لصالحها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمساهمة في إعداد اللوائح المقترحة للتصويت،والسعي لدى دول المعسكر الاشتراكي للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

و انطلاقا من هذا حرصت الحكومة المؤقتة على رعاية علاقاتها بالجمهورية العراقية والعمل على ترقيتها بفضل الزيارات المتكررة للرئيس وزرائها إلى دولة العراق وأهمها زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة في نهاية شهر أفريل 1959، والتي اعتبرتها جريدة المجاهد زيارة ناجحة إذ كللت بنتائج رائعة،فقد استقبل الوفد الحكومي الجزائري من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم ،وجاء في البيان المشترك الذي أذاعته إذاعة بغداد أن"العراق حكومة وشعبا يؤازر القضية الجزائرية بالأسلحة والأموال وفي الميدان العالمي ..وعلى جميع الدول العربية وشعوبها أن تمد القضية الجزائرية بالمساعدة السياسية والمادية وأن تكون هذه المساعدة سريعة وفعالة.[4]

و الملاحظ بشأن الدعم العراقي للثورة التحريرية أنّه ظلّ يرتقي باستمرار في إطار تنافسه مع الجمهورية العربية المتحدة سعيا لتزعم حركة القومية العربية[5]،واستمر الدعم العراقي للثورة الجزائرية بمختلف أوجهه إلى غاية استرجاع الجزائر لسيادتها في 05 جويلية 1962.

- مع المملكة الهاشمية الأردنية:

و كذلك:.CAN: GPRA, MF G005, "Intervention de Krim Belkacem, PV de la réunion du 20/09/1959 -

1 - قام عبد الكريم قاسم بالانقلاب على النظام الملكي الموالي لبريطانيا في 14 جويلية 1958، وتوج بإعلان الجمهورية وأصبح رئيسا للجمهورية العراقية.

2- لمزيد من المعطيات حول المساعدات العراقية ينظر كتابنا النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1960،دار الحكمة للنشر ،2010،الفصل الخامس الخاص بـ:نشاط المكاتب الخارجية،مكاتب القسم العربي:مكتب بغداد

3 - CAN:CNRA59/1960, b2, dos15,"Rapport d'activité du MAE",5/1/1960, pp44-45.

4 - المجاهد:"مهمّة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تكلّل بنجاح رائع"، عدد42،1959/05/18.

5 - CAN:GPRA, MAE, b 06, dos 01, doc 09,"Réunion d'information pour les représentants du FLN En Europe".

تميّزت علاقات الحكومة المؤقتة بالمملكة الهاشمية الأردنية بطابع ودي ،حيث كان لها مكتب يمثلها بعمان والذي أنشئ في جانفي1958، و تلقّى الدعم اللازم من السلطات الأردنية،إضافة إلى اعتراف المملكة الأردنية بالحكومة الجزائرية بعد يوم واحد فقط من إعلان تأسيسها أي يوم 1958/09/20.

ورغم محدودية مداخيل المملكة الأردنية إلا أنّ دعمها كان معتبرا للثورة الجزائرية ،سواء على صعيد الإعانات المادية للاجئين أو من خلال المنح المخصّصة للطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية الأردنية أو الجامعات والمعاهد، وتسهيل عمليات جمع الإعانات لفائدة اللاجئين الجزائريين التي يقوم بها المشرفون على مكتب عمان و كذا النشاط الإعلامي وتخصيص برنامج إذاعي خاص بالثورة الجزائرية يذاع من إذاعة عمان ،و كان دعم المملكة الثورة الجزائرية دبلوماسيا من خلال دعمها لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و من خلال المناقشات و التصويت لصالح مشاريع اللوائح التي تصب في خدمة القضية الجزائرية.[1]

- مع لبنان:

رغم توفر جو من الحرية والديمقراطية في لبنان وهو ما جعلها بوابة مفتوحة على العالم الخارجي،إلا أن بعض ظروفها عرقلت الحكومة المؤقتة من بناء علاقات متينة بالحكومة اللبنانية وتمثّل أهمّ هذه الظروف في:

-النفوذ الكبير لفرنسا لدى بعض الأوساط السياسية في لبنان،ووجود سفارة فرنسية في بيروت تتمتّع بمجال واسع من الحرية و النشاط.

- انقسام المجتمع اللبناني إلى طوائف دينية،وإلى تكتلات أيديولوجية يعادي بعضها بعضا.

-عدم الاستقرار السياسي بلبنان،وهو ماتجسّد في شكل حوادث دامية، دامت عدة أشهر.

ونظرا للظروف السابقة فقد تركّزت نشاطات هذا المكتب على الاتصال بأعضاء الحكومة والشخصيات والمنظمات من مختلف الديانات والاتجاهات السياسية،وهو ما سينتج عنه نتائج حسنة ،كان أول مؤشر لها اعتراف الحكومة اللبنانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جانفي 1959،ولكن التحسن الفعلي سيتجلّى منذ مارس 1959 بحيث ستقدم الحكومة اللبنانية على إصدار تعليماتها لسفاراتها وقنصلياتها لمد يد العون للمكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ودعم طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن موقف السفراء اللبنانيين في أوربا بقي يراوح مكانه في إطار التردد ،وهو ما يتضح

1 - لمزيد من التفصيل عد إلى الفصل الخامس –نشاط المكاتب الخارجية في الدول العربية في كتابنا النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، مرجع سابق. أنظر أيضا::

CAN:CNRA, b2, dos15,"Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960, pp49-50.

في عدم تجاوبهم مع نشاط ممثلي المكاتب الخارجية[1]،لذا فإنّ الموقف الرسمي اللبناني كان سلبيا مقارنة بمواقف بقية البلدان العربية.

- مع دول الخليج العربي :

نظرا للنفوذ الغربي الكبير على منطقة الخليج العربي، فإن تغلغل جبهة التحرير في المنطقة اقتصر على المملكة العربية السعودية التي أقامت بها جبهة التحرير الوطني مكتبا خارجيا في أفريل 1958 وترأسه عبّاس بن الشيخ الحسين، وقد وضعت في طريقه عقبات إدارية كبّلت نشاطه، وقد ظل هذا المكتب غير رسمي إلى غاية 1960.

غير أنّه يمكننا التمييز بين الإجراءات الإدارية المعرقلة وبين المساعدات المالية المعتبرة التي منحتها الحكومة السعودية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبخاصة بمناسبة الزيارة التي أداها وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى المملكة العربية السعودية[2]حيث قدمت الحكومة السعودية هبة مالية قدرها:واحد(1)مليون جنيه إسترليني،وتكفل بدفع مصاريف مكتب جبهة التحرير بجدة،وهذا بتقديم هبة قدرها:عشرة آلاف (10000)ريال في أكتوبر 1959.

أمّا على الصعيد الجماهيري فقد عبّر الشعب السعودي عن تضامنه العميق مع شقيقه الجزائري من خلال حملات جمع الإعانات التي كان يشرف على تنظيمها مكتب جبهة التحرير بجدة في موسم الحج، هذا رغم صعوبة الحصول على الرخص الخاصة بجمع الإعانات من السلطات السعودية، فمكتب الجبهة بجدّة لم يعتمد بصفة رسمية من طرف الحكومة السعودية وهو ما شكل عائقا في تطوير نشاطه.[3]

وعلى العموم يمكن تقييم حصيلة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في علاقاتها بدول الوطن العربي بالإيجابية رغم النقائص التي أظهرتها، بفعل حداثة التجربة وقلّة الإمكانات، والظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلدان العربية في تلك الفترة.[4]

وانطلاقا من هذه المعطيات فقد وضع كريم بلقاسم وزير خارجية الحكومة المؤقتة الثانية خطّة جديدة من أجل استفادة أكبر من الدعم المادي والدبلوماسي للدول العربية، وتمثّلت تفاصيلها في:

- تقوية الروابط مع الدول العربية وتكثيف الاتصالات على أعلى المستويات.
- توضيح المواقف السياسية للحكومة المؤقتة عن طريق الشرح المتواصل وخاصة فيما يتعلّق بسياستنا

1 - CAN: Ibid. pp52-55.

2 - أعضاءوفد الحكومة.م.ج.ج:فرحاتعبّاس،كريم بلقاسم،أحمد توفيق المدني،أحمد فرنسيس،إبراهيم مزهودي،عبد الرحمن اليعلاوي، المجاهد:"المملكة العربية السعودية تكرّم وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"،عدد39،02/04/1959.

3 - CAN:CNRA,Op.cit,"Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960, pp50-51.

4 - لمزيد من التفصيل عد إلى الفصل الخامس :نشاط المكاتب الخارجية في الدول العربية، مكتب جدة.

المغاربية.

- انتهاج سياسة الحياد فيما يتعلّق بالخلافات بين الدول العربية.
- توظيف العالم العربي كوسيلة ضغط على الشرق والغرب.
- إضعاف فرنسا اقتصاديا في الشرق الأوسط.
- عزل الدول العربية عن فرنسا.
- جعل القضية الجزائرية مسألة خلاف بين الغرب والعالم العربي.
- محاولة السعي لعقد قمة لرؤساء الدول حول القضية الجزائرية.[1]

- مع جامعة الدول العربية:

اهتمّت جامعة الدول العربية منذ نشأتها سنة 1945 بالتطورات التي شهدتها الساحة الجزائرية، فقد صادف ظهورها حدوث مجازر الثامن ماي 1945، فتدخّلت لدى سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالقاهرة ولفتت نظرهما لخطورة ما كان يحدث من فظائع في الجزائر، ومن جهتها اهتمّت الحركة الوطنية الجزائرية ممثّلة في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بربط علاقات متينة بجامعة الدول العربية من خلال تكوين الوفد الخارجي الذي اتخذ من القاهرة مقرا له، لضمان الاتصالات مع الجامعة العربية ولجنة تحرير المغرب العربي.[2]

و منذ سنة 1955 أصبحت القضية الجزائرية قضية أساسية في جدول أشغال دوراتها، التي تناقش تطوراتها ثم ترسم استراتيجية التحرك لمساعدة الجزائريين على رفع قضيتهم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونظرا للأهمية التي تكتسيها ج.د.ع. بالنسبة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من أجل الولوج عبرها إلى باقي الدول العربية طلبا لمزيد من الدعم والمساندة، لذا فقد ثابر وفد ج.ت.و على الاتصال بها، ممّا سيمكّن الحكومة المؤقتة فيما بعد من نيل منصب عضو مراقب فيها.[3]

و في سنة 1957 ارتأت قيادة الوفد الخارجي إسناد متابعة ملف العلاقات مع الجامعة العربية إلى أحمد توفيق المدني الذي عُيّن ممثلا لجبهة.ت.و لدى الجامعة مكلّفا بالإتصال بها، و قد كان المدني يتمتّع بمصداقية و قدرة كبيرة على ربط العلاقات إضافة إلى ثقافته العربية الاسلامية العميقة و الغزيرة،و قد تم إبلاغ الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة بذلك، و منذ مارس 1957 أصبح المدني يمثل الجزائر باسم المندوب الدائم عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني و استمر هذا التمثيل و بهذه الصفة إلى غاية

1 - CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient",Krim Belkacem,20/03/1960,pp1-2.

2 - Mabrouk Belhocine :Le Courrier Alger Le Caire, op. cit, p35.

3- أحمد بن فليس:مرجع سابق،ص ص156- 158.

الاستقلال سنة 1962[1]،و على ما يبدو أن هذا الإجراء حسّن من إمكانيات التعاون و التنسيق فأصبحت دورات الجامعة تستمع لتقرير مندوب الجزائر ثم تناقش تطورات القضية الجزائرية و تصدر التوصيات المناسبة.[2]

وبفضل التنسيق المحكم بين ممثل الجزائر بنيويورك محمّد يزيد والمجموعة العربية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، تمكّنت القضية الجزائرية من الإحراز على أول لائحة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1957 عدّت بادرة طيبة وتطورا إيجابيا في مسار عملية التدويل، إذ أوصت بضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية وهو ما عد من طرف جبهة التحرير الوطني اعترافا ضمنيا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و اعتبر من جهة ثانية ضغطا إضافيا على الحكومة الفرنسية.[3]

و قد عبّرت جامعة الدول العربية في مؤتمرها بالدار البيضاء المغربية -سبتمبر 1959- عن قلقها من الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأكّدت على حقه المشروع في تقرير المصير و الاستقلال،والذي يتأتى بالمفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلةلإرادة الشعب الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية.[4]

و عمل مندوب الجزائر في القاهرة و ممثل ج.ت.و في نيويورك على توجيه جهود الجامعة العربية و تنسيق جهودها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق المذكرات و التقارير و الطلبات المتكررة التي تتضمّن الاقتراحات المناسبة لظروف معينة بحسب التطورات، فكانت ج.د.ع.تبذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية والآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، و القيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة طرح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر -ديسمبر 1959- للجمعية العامة للأمم المتحدة.[5]

و ساهم انسجام المجموعة الأفروآسيوية داخل هيئة الأمم المتحدة من طرح القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشر - 1960- الذي اتجه نحو الحل المرجو في السنة الموالية- 1961-هذا الانسجام ساهمت في صنعه والحفاظ عليه البلدان العربية بفضل ضغطها ومساندتها اللامشروطة لمواقف الحكومة المؤقتة،رغم تراجع بعض الحكومات الإفريقية العضوة في مجموعة الدول الفرنكفونية عن مواقفها المؤيدة للحكومة.م.ج.ج.[6]

1- أحمد توفيق المدني ،المصدر السابق ،ص ص :272-273.

2- المرجع نفسه،ص ص:288-289.

3 - المجاهد :"سياسة فرنسا تهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، عدد15،1957/12/14.

4 - المجاهد: عدد51 ، 21 سبتمبر 1959.

5 - المجاهد: نفس المصدر.

1 - khalfa MAMERI : op.Cit., p131.

تمكّنت الحكومة المؤقتة من الحصول على دعم متعدّد الأشكال من الدول العربية ، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي-في إطار جامعة الدول العربية-[1]، خاصة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر و سوريا) العراق و ليبيا تونس والمغرب الأقصى ،و انطلاقا من دائرة علاقاتها العربية القوية انطلقت لتوسيع مجال تعاملها الدبلوماسي ليشمل تكتلات أخرى مثل دول المعسكر الاشتراكي والدول حديثة الاستقلال، ومن ثمّة الحصول على تضامن دولي واسع، ستعمل الحكومة المؤقتة الثانية –1961/60-بالخصوص على توسيعه بإنشاء مكاتب خارجية جديدة ليشمل القارات الأربع: إفريقيا،آسيا،أوربا وأمريكا.[2]

و لا ينكر الباحثون و المؤرخون المنصفون ما قدّمته الدول العربية من دعم مادي و معنوي للثورة الجزائرية،كما أنّ بعض هؤلاء الباحثين يرون بأنّ الثورة الجزائرية ساهمت في توحيد الحكومات العربية حول قضيتهم المصيرية الثانية آنذاك والمتمثّلة في "القضية الجزائرية"، وتعتبر جامعة الدول العربية الإطار الذي جمع العرب حول هذه القضية.[3]

و في إطار الدعم الدبلوماسي للثورة الجزائرية فقد قرّر مجلس الجامعة في سبتمبر 1959 الاعتراف للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحق العضو المراقب في الجامعة بصفة دائمة،و هو إجراء لم يسبق له مثيل في تاريخ الجامعة العربية و الذي تجاوز ما تضمّنه ميثاقها لسنة 1945 فيما يتعلّق بالبلدان العربية غير المستقلّة،و كانت لهذا القرار آثاره الإيجابية فقد غدت متابعة الجامعة لتطورات القضية الجزائرية أكثر انتظاما ،كما أصبحت قراراتها أكثر انسجاما مع مواقف الحكومة المؤقتة.

أمّا الدعم المالي للجامعة فقد شهد اضطرابا و ذلك لعدم التزام دولها بدفع حصصها المقرّرة دعما للثورة الجزائرية، وقد أثّر في ذلك عاملان أساسيان،فأمّا الأول فيتعلّق بالصراعات التي شهدتها الجامعة بين الدول التقدمية مثل الجمهورية العربية المتحدة والدول الحليفة للغرب و على رأسها المملكة العراقية ولبنان،حيث حاولت بعض الدول إضعاف الجامعة ، بينما تمثّل السبب الثاني في الوضعية الاقتصادية و المالية تحديدا لبعض الدول ذات الموارد المحدودة، لكن بعد إلحاح ممثل الحكومة المؤقتة في الجامعة و تذكيره الدول العربية بالتزاماتها تجاه الثورة الجزائرية التي تعيش فترة صعبة، قرّرت لجنة الشؤون السياسية لجامعة.د.ع في 1958/10/18 تحديد ميزانية سنوية قدرها 12 مليون جنيه لمعونة الجزائر، لكن الذي تؤكّده وثائق الحسابات السنوية للجامعة هو أنّ بعض الدول فقط كانت تلتزم بدفع حصصها مثل الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والمملكة السعودية، التي كانت تبلغ مجموع حصصها في الميزانية الدائمة للجزائر ما نسبته 81

1 - أحمد بن فليس: مرجع سابق،ص163.

2 - CAN:CNRA, b2, dos15,"Rapport d'activité du MAE", 5/1/1960.

3 - محمّد برغام :"الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية "،المجلة الجزائرية الدبلوماسية،عدد:07،الفصل الثالث،1987،ص34.

%،أما الأغلبية فكانت تتلكأ في دفع حصصها، لذا فقد استمرّت قرارات الجامعة فيما يتعلّق بالجزائر تحثّ الحكومات العربية على دفع حصصها في الميزانية المقترة.[1]

وأرجع تقرير لوزارة الشؤون الخارجية تراجع الدعم المادي والمالي العربي الذي لم يعد يلبّي الحاجيات المتزايدة للثورة الجزائرية؛ أرجعه "إلى عاملين أساسيين: الأوّل يرجع لأنانية بعض الحكومات العربية والثاني إلى نقص الحيوية في دبلوماسيتنا، وقد أكّدت التجربة أنّ الدول العربية ليست قادرة أن تؤمّن لوحدها كلفة حربنا"[2]، وعلى ما يبدو فإنّ هذا ما دفع الحكومة المؤقتة لعدم التعويل على الدعم المادي العربي لوحده، والعمل على تنويع مصادر الدعم، بالتوجه نحو المعسكر الاشتراكي وبخاصّة الصين الشعبية.

خاتمـــة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التوجه العربي شكل أساسا من أسس السياسة الخارجية للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954،واستمرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا النهج للتخذ من الثقل العربي منطلقا لتدويل المسألة الجزائرية بفضل الدعم الدبلوماسي الذي حصلت عليه الثورة من الدول العربية، ومن أجل تحصيل الدعم المالي والمادي للثوار بالداخل واللاجئين على الحدود التونسية والمغربية.

وقد تميزت سياسة الحكومة المؤقتة تجاه الدول العربية بالمرونة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتجنب الخوض في الخلافات العربية عربية وذلك باعتماد سياسة الحياد وتفادي التصعيد حين تحدث خلافات بين الثورة وبعض الدول العربية خاصة مع دولتي الجوار تونس والمغرب الأقصى، وذلك لتفويت الفرصة على فرنسا التي حاولت عزل الثورة عربيا ودوليا.

1 - أحمد رضوان شرف الدين: جامعة الدول العربية و قضايا تحرير المغرب العربي 1954-1962،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ جامعة الجزائر، ص ص284-291.

2 - CAN:GPRA,MAE,b5,dos10,doc1,"Rapport-Notre politique au Moyen-Orient", KrimBelkacem,20/03/1960,p1.